المتغيرات الحاكمة للعلاقات المغربية الايرانية

م. مجيد كامل حمزة (*)
Majeed a 1990@yahoo.com

الملخص:

بالرغم من التباعد الجغرافي بين المملكة المغربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، إلا أن عوامل الالتقاء والتقارب بين البلدين تظل متاحة ومتوفرة، فالمغرب يحتل موقعا استراتيجيا متميزا في إفريقيا والغرب الإسلامي إلى جانب قربه من أوروبا، بينما تتمتع إيران بموقع جيوبوليتيكي مهم في آسيا الإسلامية وفي منطقة الشرق الأوسط تحديدا، وبالنظر الى القضايا التي شكلت محور العلاقات المغربية الايرانية نلحظ ان بعضها يرتبط بشكل مباشر بإرادة الدولتين وقدرتهما على تجاوزها، بينما يرتبط البعض الاخر من القضايا بإرادات اقليمية ودولية، والتي يمكن ايضا تذليلها ومغادرتها الى ما هو افضل لمستقبل العلاقات المغربية الايرانية عندما تتوافر الظروف الدولية والإقليمية الملائمة، الأمر الذي يحتم على الطرفين الاستفادة من الإمكانيات الموجودة من أجل تطوير التعامل بين البلدين واستغلال جميع الفرص، لاسيما وأن الروابط بين البلدين تسير نحو الأفضل..

المقدمة:

إن البحث في العلاقات المغربية الإيرانية، يطرح مجموعة من الإشكاليات الواقعية، فالجمهورية الإسلامية الإيرانية دولة بعيدة من الناحية الجغرافية عن المملكة المغربية، ومع ذلك فقد ادرك البلدان انهما يمتلكان من الاهمية ما يجعلهما في بحث مستمر عن افضل الوسائل الممكنة

(*) كلية الفنون الجميلة/ جامعة بغداد.

للتواصل الدبلوماسي على اقل تقدير،ومن هنا أهمية التركيز على العلاقات المغربية الإيرانية في إطار علاقات بينية ثنائية سيكون من بين اهتمامنا، ومن ثم فإن هذا البحث سيتناول بالدراسة والتحليل طبيعة العلاقات المغربية الإيرانية تأريخيا وحاضرا،ومن القطيعة إلى الانفتاح ويدرس اهم القضايا المحورية وعوامل التقارب وآفاق التطوير في المستقبل.

ان أهمية العلاقات المغربية الايرانية تعكسها مكانة البلدين في محيطهما الاقليمي والدولي في ظل تحولات عميقة تشهدها منظومة العلاقات الدولية وظهور ملامح نظام عالمي جديد متعدد الاقطاب على اثر تراجع دور القوى التقليدية وصعود قوى عظمى جديدة كدول (البريكس)[١]، وليست ايران بالدولة التي تقع خارج دائرة هذه التطورات العالمية بوصفها قوة اقليمية ودولية صاعدة. ولايقل المغرب طموحا عن ايران، اذ يطمح الى استمرارية وتطور دوره كلاعب فاعل على الساحة المغاربية والإفريقية. فالمغرب استفاد من التطورات التي عصفت بالمنطقة على خلفية احداث (الربيع العربي)اذاظهر مناعة سياسية وحضارية جنبته الزلزال السياسي والاجتماعي الذي ضرب الدول العربية الاخرى والتي ساعدته في نهج اصلاحات سياسية،كما ان المغرب يتمتع بمكانة روحية ودينية في العالم الاسلامي لاسيما في افريقيا المسلمة.

وتنظر ايران لأهمية العلاقات مع المغرب على ان لها خلفيات عديدة، إذ تمثل العلاقة مع المغرب لإيران المقتنعة بدورها كفاعل إقليمي، أهمية استراتيجية بوصفه فاعلاً في مناطق أساسية جيوستراتيجيا، سواء في منطقة المغرب العربي أو في إفريقيا ومنطقة الصحراء والساحل،اذ تعرف الدبلوماسية المغربية حضورا متصاعدا بشكل ملحوظ، ويعكس ذلك حجم الزيارات الرسمية للملك (محمد السادس) لعدد من الدول الإفريقية، فضلا عن طبيعة الحضور والاتفاقيات التي يتم إبرامها. ولاشك أن إفريقيا داخلة في دائرة الاهتمام الإيراني، خصوصا أن المغرب له نشاط ديني قوي ومتصاعد هناك في سياق ما يمكن وصفه بمهمة(دعم الإسلام المعتدل)في القارة السوداء، مما قد يجعل الاحتكاك على مستوى النشاط الديني في تلك المناطق عنصرا لا يمكن إغفاله مستقبلاً إذا استحضرنا التواجد الإيراني في تلك المناطق

من الناحية المذهبية من جهة، والحضور الديني المغربي المقابل له والمكثف هنالك، والمستند إلى البعد الديني الصوفي، من جهة أخرى. فالقارة الافريقية تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للرؤية الاستراتيجية الإيرانية، ويبدو ذلك عن طريق حجم زيارات المسؤولين الإيرانيين لهذه القارة. فقد استضافت طهران العام ٢٠١٠، منتدى التقارب الفكري بين إيران وإفريقيا، شارك فيه أكثر من ٣٠ دولة إفريقية، وحضره رئيسا السنغال وملاوي ورئيس برلمان ساحل العاج، فضلاً عن وزراء خارجية وصناعة وصحة وتربية وتعليم وإعلام، وعدد من الأكاديميين والاقتصاديين.[٢]

إن العلاقات المغربية الايرانية وان قُطعت دبلوماسيًا فإنها خلت طوال مدة انقطاعها منذ العام ٢٠٠٩، من خطابات التصعيد بين الجانبين، وهو ما يجعل الابواب مفتوحة امام إمكانيات العودة لتطبيع العلاقات بين البلدين.لذا فان بحثنا هذا ينطلق من فرضية مفادها: ان العلاقات المغربية الايرانية منذ نشأتها مطلع ستينيات القرن العشرين الى انقطاعها العام ٢٠٠٩،لم تكن على وتيرة واحدة اذ انها بدأت متواضعة ومحدودة ثم تطورت لتشمل مستويات متعددة سياسية وأمنية واقتصادية ودينيةوثقافية قبل الثورة الايرانية العام ١٩٧٩، ثم مرت بحالة القطيعة والجمود بعد الثورة ثم عادت واستؤنفت العلاقات بعد حرب الخليج الثانية العام ١٩٩١، ثم ما لبثت وانقطعت العام ٢٠٠٩. تحكمت فيها مجموعة من القضايا والمؤثرات التي انعكست في جدلية الشد والجذب التي اطرت العلاقات بين البلدين طوال العقود الماضية والى يومنا هذا.

ولأجل اثبات صحة الفرضية فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث تناول الاول العلاقات المغربية الايرانية حتى العام ٢٠٠٩، وتناول الثاني قضايا العلاقات بين البلدين ، بينما تناول الثالث الافاق المستقبلية للعلاقات. كما ان تفحص العلاقات المغربية الايرانية عنقرب يطرح مجموعة من التساؤلات المهمة التي لايسعناسوى الاجابة عنها لإثبات صحة الفرضية، ومن هذه التساؤلات:

- ما الاثر الذي يتركه البعد التاريخي في العلاقات المغربية الإيرانية ؟

- **ما خلفيات قطع المغرب علاقاته الدبلوماسية مع إيران ؟**
- **ما التبريرات المقدمة من طرف إيران ؟**
- **ما قضايا العلاقات المغربية الايرانية؟**
- **كيف تتعامل ايران مع القضايا التي تهم المغرب ولاسيما القضايا الداخلية والسيادية؟**
- **ما الاثر الذي تتركه طبيعة العلاقات الايرانية المغاربية ولاسيما مع الجزائر على العلاقات المغربية الايرانية؟**
- **ما الاثر الذي تتركه طبيعة العلاقات المغربية مع دول الخليج العربية على العلاقات المغربية الايرانية؟**
- **ما الآفاق المستقبلية للعلاقات المغربية الايرانية؟**

المبحث الاول\ العلاقات المغربية الايرانية حتى العام ٢٠٠٩:

اولا: البعد التاريخي للعلاقات المغربية الايرانية:

١- مرحلة ما قبل الثورة الاسلامية الايرانية:يعد المغرب بعيدا من الناحية الجغرافية عن ايران لكنه ضمن دائرة الاهتمام المتزايدة للسياسة الخارجية الايرانية بمنطقة المغرب العربي عموما، اذ يعود قرار إقامة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإيران إلى مطلع ستينيات القرن الماضي، اذ لم تقتصر العلاقات على مستوى التمثيل الدبلوماسي، بل تعدتها إلى التنسيق السياسي والأمني بين البلدين، لاسيما وأنه في ظل هذه المرحلة كانت إيران في صراع مستميت ضد محاصرة المد القومي العربي والنفوذ السوفيتي عن طريق مشاركتها في حلف بغداد.(٣)

ومع تراجع التيار القومي العربي في المنطقة وظهور تيارات جديدة، انطلقت إيران من تصور وجود فراغ للقوة في ظل تراجع دور مصر الإقليمي، يسمح لها ببناء علاقات مع دول عربية وإسلامية تتقاسم نفس الرؤى والمصالح،حتى وإن كانت في دائرة بعيدة عن النفوذ التقليدي الإيراني وهي دائرة المغرب العربي.(٤)

وعلى هذا الأساس، امتازت العلاقات المغربية الايرانية في المرحلة التي سبقت الثورة الاسلامية في ايران بنوع من التوافق السياسي بما يعنيه من تمثيل دبلوماسي ارتقى لحدود التنسيق مع المخابرات الايرانية (السافاك) في افريقيا. اذ ان العلاقات الإيرانية المغربية، قامت على استحضار البعد الشخصي في بناء هذه العلاقة بين الملك الراحل (الحسن الثاني)والشاه (رضا بهلوي) الى جانب التنسيق في بعض العمليات الأمنية والإستراتيجية في إفريقيا اثناء حقبة الحرب الباردة.(٥)

ومع ذلك لم تمر مرحلة التوافق تلك التي ميزت العلاقات البينية، دون ان تشهد خلافات حول بعض القضايا التي أثرت على مسارها في بعض الأحيان، منها تمسك الجانب المغربي بضرورة تسوية قضية الجزر الثلاث(طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى) الإماراتية واعتبارها غير إيرانية، وهو ما كان يثير حفيظة شاه إيران.(٦) ومن جهة أخرى كان لرفض الشاه التنازل عن صفقة طائرات الفانتوم اذ استمال الشاه الامريكان للفوز بالصفقة،والتي طلبها المغرب من الأمريكيين وراهنت الرباط للحصول عليها، أثر كبير في توتير العلاقات بين الطرفين.(٧) فضلا عن طبيعة العلاقات الايرانية الجزائرية ومما يصاحبها من تحفظات مغربية على خلفية الصراع القائم بين المغرب والجزائر حول الصحراء الغربية، الا ان العلاقات المغربية الايرانية بقيت محافظة على نسقها اثناء تلك الحقبة ويظهر ذلك بشكل اكثر وضوحا عبر المساعي الدبلوماسية المغربية قبيل نجاح الثورة الايرانية العام ١٩٧٩،اذ لم يدخر المغرب جهوده ومساعيه الدبلوماسية لحل الازمة بين الشاه وجماعة علماء الدين الايرانيين(٨).

٢- مرحلة ما بعد الثورة الاسلامية الايرانية:بعد نجاح الثورة الإسلامية والإطاحة بنظام الشاه العام ١٩٧٩، دخلت الدولتان مرحلة القطيعة، اذ شكلت الإيديولوجيات اثناء هذه المرحلة أحد المؤثرات المهمة في عملية صنع السياسة الخارجية، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالتوجهات والقناعات الإيديولوجية للقيادات، مما ادى الى اتخاذ المغرب موقفا مناهضا للنظام الجديد في ايران، ثم انقطعت العلاقة بين البلدين العام ١٩٨١، نتيجة إعلان المغرب قرار استضافة الشاه، وهكذا تأزمت العلاقة بين البلدين. واذا كانت هذه الاسباب ادت الى قطع العلاقات

المغربية الايرانية، فان مجموعة من الاسباب والمعطيات تظافرت لتجعل من عقد الثمانينيات عقدا للقطيعة والجمود كان اهمها:[٩]

١- الموقف المغربي المعارض لما عده محاولات ايرانية لتصدير الثورة الى دول المنطقة العربية لاسيما دول الخليج.

٢- تعزز هذا الموقف عبر دعوة الملك(الحسن الثاني) في مؤتمر القمة العربية الثاني عشر المنعقد في فاس العام ١٩٨٢، الى تنفيذ التزامات معاهدة الدفاع المشترك العربية ودعم العراق في حربه مع ايران.

٣- الموقف المغربي السياسي والدبلوماسي المؤيد لدولة الامارات العربية في مطالبتها بأحقيتها بالجزر الثلاث(طنب الصغرى وطنب الكبرى وابو موسى) من ايران.

٤- ضغوطات من قبل دول الخليج لاستمرار الموقف المغربي المقاطع لايران، بسبب تخوف دول الخليج من المحاولات الايرانية لتصدير الثورة اليها وقلب انظمة الحكم فيها.

٥- الموقف الايراني من قضية الصحراء الغربية المؤيد لجبهة البوليساريو والداعم لاستقلالها عن المغرب والذي افضى الى اعتراف ايران بالجمهورية الصحراوية في ٢٧شباط \فبراير العام ١٩٨٠.

٦- تعميق ايران لعلاقاتها مع الجزائر، والذي يعده المغرب بالضرورة موجها ضدها على خلفية دعم الجزائر اللامحدود لجبهة البوليساريو.

٧- مطالبة ايران في المؤتمر السادس عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد بفاس العام ١٩٨٦، بتعليق عضوية المغرب في منظمة المؤتمر الاسلامي على خلفية استقبال (الحسن الثاني) لرئيس الوزراء الاسرائيلي (شمعون بيريز) في مدينة ايفران المغربية العام ١٩٨٦.

ثانيا: العلاقات المغربية الايرانية(١٩٩١-٢٠٠٩):

مع بدء عقد التسعينيات من القرن العشرين وتحديدا العام ١٩٩١، شكل قرار إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منعطفا مهما في مسار العلاقات الثنائية، اذ دخلت الدولتين في مرحلة جديدة من الانفتاح بفعل مجموعة من العوامل الدولية والإقليمية والداخلية، فقد كان لتفكك الاتحاد السوفيتيوالمعسكر الشرقي وانتهاء الحرب الباردة تداعيات واضحة على ايران دفعها إلى إعادة ترتيب أولوياتها من جديد سواء في منطقة الشرق الأوسط أوالعالم العربي و الإسلامي عموما. وكان المغرب العربي والمملكة المغربية بوجه خاص من ضمن هذه الاولويات لاسيما بوجود العلاقات المميزة التي تربط المغرب بالولايات المتحدة [١٠].

فبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية العام ١٩٨٨، وصعود التيار الإصلاحي،ظهر في أوساط القيادات السياسية والنخب الإيرانية اتجاهين أساسين لرسم السياسة الخارجية: الاتجاه الاول، يذهب إلى القول بأن على إيران أن تقدم تجربة إسلامية ناجحة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهوما يتطلب انصرافها للاهتمام بقضاياها الداخلية.والثاني،لا يرفض بناءنموذج ناجح، ولكنه لا يريد التخلي عن شعارات الثورة، وعن دور إيران الثوري في العالم، ويتم التعبير عن هذين الاتجاهين عن طريق تياري الإصلاحيين والمحافظين[١١].

ادت هذه التفاعلات بين القوى السياسية الايرانية دورا كبيرا في خلق ديناميكية سياسية داخلية، انعكست بشكل إيجابي على صورة إيران في الخارج. كما ادت حرب الخليج الثانية العام ١٩٩١،ونتائجها دورا محوريا في تخفيف مقولة التهديد الإيرانيفي نظر دول الجوار الإقليمي، وساهم وصول كل من الرئيسين (هاشمي رفسنجاني)العام ١٩٨٩، والرئيس(مُحَمَّد خاتمي)العام ١٩٩٧،إلى السلطة واتباعهما لسياسة الانفتاح نحو دول الجوار، في تعزيز العلاقات الإيرانية العربية والإسلامية.[١٢]

ورغم أن التوتر والحذر سمات غالبة لعلاقة المغرب بإيران ما بعد الثورة الإسلامية، فقد شهدت العلاقات بين الدولتين بين العام ١٩٩١، تاريخ افتتاح السفارة الإيرانية في الرباط (في مرحلة ما بعد الثورة الإسلامية) والعام ٢٠٠٩، الذي حدثت فيه القطيعة، مسارا

دبلوماسيا إيجابيا متصاعدا. فقد شهدت العلاقات المغربية الإيرانية مزيدا من الانفتاح السياسي، بإذ عرف الموقف الإيراني نوعا من التقدم بخصوص ملف قضية الصحراء، عندما جمدت الجمهورية الإسلامية الإيرانية اعترافها بحركة البوليساريو العام ١٩٩٢، ودعمت طهران هذا الموقف عن طريق قرارات الأمم المتحدة الداعمة للحل السلمي في الصحراء، ويقابله إقرار المغرب فيما بعد بحق إيران في استعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية. فأثمرت هذه المرحلة نشاطا دبلوماسيا ايرانيا متزايدا على المستوى السياسي والفكري والثقافي والديني.[١٣]

وفي ظل هذا السياق، فأن ما شهدته العلاقات المغربية الايرانية من انفراج قد عززته مجموعة من الاسباب والدوافع توافرت لخلق ارضية مناسبة لعودة الدفء لهذه العلاقات طوال عقدين من الزمن فكان ابرزها:

١- النتائج الكارثية لحرب الخليج الثانيةعلى المنطقة،والتي اسهمت نوعا ما بتهدئة المخاوف الخليجية من الطموحات الايرانية في تصدير الثورة لدول الجوار، وادت الى رسم خريطة جديدة لمراكز القوى في المنطقة وتحديد اولويات وخيارات دولها. فاتجهت دول المنطقة للارتباط مع الدول الكبرى بمعاهدات عسكرية دفاعية واتفاقيات تسلح بمليارات الدولارات. يقابله توصل ايران الى عدة تفاهمات مع الولايات المتحدة والمجموعة الاوربية بخصوص برامجها العسكريةوالتسليحية،كل هذا جعل من فكرة انخراط ايران في المجتمع الدولي والإقليمي فكرة مقبولة .[١٤]

٢- الانفراج في العلاقات المغربية الايرانية تحكمت فيه متغيرات جديدة في منطقة المغرب العربي، فتفعيل محور الرباط –طهران،جاء بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين ايران والجزائر العام ١٩٩٣، بعد اتهام الجزائر لطهران بالتدخل في شؤونها الداخلية عقب اندلاع المواجهات المسلحة بين الدولة والحركات الاسلامية المسلحة في الجزائر.كما اسهم استمرار الجمود في العلاقات المغربية الجزائرية (وهما مركز الثقل في المغرب العربي)على خلفية النزاع الصحراوي،في اتجاه المغرب نحو

تفعيل العلاقات المغربية الايرانية في اطار سياسته الرامية لكسب الحلفاء والدعم لصالح قضية الصحراء الغربية.ساعد ذلك سعي ايران الى ايجاد محور ايراني مغربي يكون الاقتصاد احدى بواباته الى جانب العلاقات الدبلوماسية لعلمها ان المغرب يشكل بوابة ايران نحو دول الشمال والغرب الافريقي.[١٥]

ولايمكن اغفال حقيقة اهتمام البلدين بالقضية الفلسطينية، فالملك المغربي يرأس لجنة القدس، ولايران دور في دعم الفلسطينيين، مع كل ما يفرضه ذلك من تقاطع وتداخل وخلافات في وجهات النظر.[١٦]

٣- توافر معطيات على المستوى الداخلي المغربي والإيراني اسهمت في الدفع بالبلدين نحو تطبيع العلاقات، فقد كان للبعد الجغرافي للمغرب عن ايران ان جعلها بعيدة بعض الشيء عن السجال الدائر في الشرق الاوسط حول العلاقة بين الفرق المذهبية الاسلامية(الشيعة والسنة) وأطروحة تصدير الثورة الاسلامية والامتدادات المذهبية لإيران في عدد من دول المنطقة.ثم ان طبيعة النظام الملكي المغربي المستند الى مرجعية دينية ونسب علوي شريف،في مقابل نظام الجمهورية الاسلامية القائم على اسس دينية بمذهبية شيعية وفكر امامي ركيزته الائمة من نسل الامام علي بن ابي طالب(رض).سمح ذلك كله بجعل فرص التقارب بين النظامين ممكنة.[١٧]اما ايرانيا،فالتغير الحاصل في الدبلوماسية الايرانية وظهور بعض التعديلات على السياسة الخارجية ،مع تفوق جناح(هاشمي رافسنجاني) العام ١٩٨٩،على جناح المتشددين،هو ما اتاح فرصة تقويم الموقف الايراني من الاوضاع في المغرب العربي والسعي الى علاقات دبلوماسية اكثر تقدما لتعويض العلاقات الايرانية مع دول المشرق العربي لكثرة الازمات التي تتعرض لها علاقاتها مع تلك الدول.[١٨]

ثالثا: العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية (١٩٩١ – ٢٠٠٩):

اوجدت المعطيات الانفة الذكر، مرتكزا لعودة التمثيل الدبلوماسي الإيراني إلى المغرب بعد سنوات من القطيعة، وافتتحت السفارة الإيرانية في الرباط العام ١٩٩١،لتدخل علاقة

الدولتين مرحلة جديدة من الانفتاح السياسي شهدت تغيرا في مواقف إيرانية سابقة لاسيما فيما يتعلق بقضية الصحراء، اذتدعم إيران تسوية هذا الملف عن طريق قرارات الأمم المتحدة، يقابله مساندة المغرب في المحافل الدولية طلب إيران استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وقد أثمرت مرحلة الانفتاح الجديد في عهد الرئيسين الإيرانيين(مُحَّد خاتمي ومحمود أحمدي نجاد) نشاطا دبلوماسيا إيرانيا متزايدا على المستوى السياسي والفكري، وكذلك في الحقل الديني إذ يشارك عدد من علماء الدين الإيرانيينمثل(مُحَّد علي التسخيري) في الأنشطة والدروس الحسنية التي تعقد كل عام منذ أيام الملك الراحل(الحسن الثاني) في شهر رمضان.(١٩)

فعلى المستوى السياسي، هناك حراك دبلوماسي بين الدولتين عكسته الزيارات المتبادلةعلى مستوى وزراء الخارجية، بداية من زيارة وزير الخارجية الإيراني الأسبق(علي أكبر ولايتي)العام ١٩٩٧، وبعده وزير الخارجية الإيراني السابق(كمال خرازي)العام ٢٠٠٤، وآخرها زيارة وزير الخارجية الإيراني(منوشهر متكي) للمغرب، إذ وقعت الدولتان في الخامس منشباط \فبراير العام ٢٠٠٧،على مذكرة تفاهم تشمل إقامة آليات للتشاورالسياسي بين الدولتين على مستوى وزراء الخارجية. ويقابل ذلك زيارات للمسؤولين المغاربة كانت اهمها الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الوزراء المغربي الاسبق(عبد الرحمن اليوسفي) في العام ٢٠٠١، إلى إيران والتي عدت من طرف المراقبين من أهم مؤشرات الانفتاح في السياسة الخارجية المغربية في عهد الملك(مُحَّد السادس) وقد أسفرت هذه الزيارات عن توقيع المزيد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، وكان آخرها زيارة وزير الخارجية المغربي الأسبق(مُحَّد بن عيسى) لطهران العام ٢٠٠٧، ولقائه الرئيس الإيراني (أحمدي نجاد). فضلا عن بعض الزيارات بين بعض الأحزاب السياسية المغربية ونظيرتها الإيرانية.(٢٠)

اما على المستوى الاقتصادي والتجاري، ، فقد تعززت العلاقات الثنائية بين الطرفين بتفعيل الإطار القانوني الذي شمل عددا من القطاعات(كالقطاع الصناعي والتجارة وتشجيع الاستثمارات، والنقل الجوي). والمغرب باعتباره بوابة نحو أوروبا وافريقيا، فقد تركزت

الاجتماعات بين البلدين على تباحث وتدارس إمكانيات ومقترحات لتعزيز التبادل الاقتصادي، لكي تكون في مستوى تطور العلاقات السياسية. وفي الجانب التجاري شهدت المبادلات التجارية نموا مطردا منذ العام ٢٠٠٣، بإذ بلغت قيمة المبادلات التجارية(٢٧٠) مليون دولار وانتقلت إلى(٧٤٠) مليون دولار، لترتفع إلى ما يزيد عن(٨٢٠)مليون دولار في العام٢٠٠٦، وسجل الميزان التجاري عجزا لصالح إيران بفعل ارتفاع حجم الواردات الإيرانية للمغرب التي يأتي على رأسها النفط في مقابل انخفاض قيمة الصادرات المغربية والمكونة أساسا من مادة الفوسفات.(٢١)

واخيرا على مستوى العلاقات الثقافية، فإن الروابط بدأت تشهد نوعا من الانفتاح النسبي، اذ كان للسفارة الإيرانية في المغرب نشاطا متواصلا عن طريق البوابة الثقافية والفكرية عبر:(٢٢)

- إقامة المعارض الفنية، كما هو الشأن بالنسبة لمعرض الفنون الإيرانية القرآنية في مدينة تطوان شمال المغرب العام ٢٠٠٤ ، وتحت إشراف السفارة الإيرانية.
- معارض اللوحات الفنية والجمالية القرآنية داخل السفارة الإيرانية في الرباط العام ٢٠٠٦.
- المعرض الدولي للكتاب الذي شهد حضورا إيرانيا مكثفا على مستوى دور النشر الإيرانية والشخصيات الفكرية والكتب ذات المرجعية الشيعية.
- اتفاقيات التعاون العلمي بين الجامعات المغربية ونظيراتها في إيران، واستقدام أساتذة إيرانيين لتدريس اللغة الفارسية.
- تنظيم أسبوع السينما الإيرانية بالرباط .
- دعم السفارة الإيرانية بالمنح المالية لعدد من الطلبة المغاربة الذين تشجعهم على الالتحاق بالجامعات الإيرانية.

الا ان العلاقات المغربية الايرانية وبعد وصولها الى هذا القدر من التقدم والانفتاح السياسي مالبثت ان عادت لتشهد مرحلة من التأزم والخلافات، ادت في نهاية المطاف الى قطع

العلاقات رسميا بين البلدين العام ٢٠٠٩، تحكمت في اسباب القطيعة واستمرارها ثلاثة اسباب رئيسة: الاول، متعلق بالوحدة الترابية للمغرب وهي (قضية الصحراء الغربية). والثاني متعلق بالسيادة والامن الداخلي وبالوحدة المذهبية للمغرب وهي(نشر التشيع). اما السبب الثالث فهو متصل بقضية خارجية (طبيعة العلاقة مع دول الخليج والتصريحات الايرانية بشان البحرين والاحتلال الايراني للجزر الاماراتية) فهل بالاستطاعة تجاوز هذه العوامل في انهاء حالة القطيعة بين البلدين.(٢٣)

المبحث الثاني\قضاياالعلاقات المغربية الايرانية:

اولا: الصحراء الغربية :

تحتل قضية الصحراء الغربية الأولوية في السياسة الخارجية المغربية،بوصفها قضية تمس الوحدة الترابية والوطنية للمملكة المغربية.(٢٤)وقد كانت إيران اعترفت بالجمهورية الصحراوية في حقبة قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على اثر قيام الثورة الإسلامية في ايران، ولكن بعد تطبيع العلاقات المغربية الايرانية العام ١٩٩١، اعلنت إيران تجميد اعترافها بالبوليساريو.إلا أن التوتر الأخير الذي نجم عنه قطع العلاقات الدبلوماسية من جديد بين البلدين العام ٢٠٠٩، جعل إيران تهدد بالاعتراف بالبوليساريو لاسيما في ظل التقارب السياسي والدبلوماسي بين الجزائر وإيران والذي بدأت ملامحه تظهر مع بداية الالفية الثانية.(٢٥)

ويعد الموقف الإيراني من قضية الصحراء أحد المحاور المؤثرة في العلاقة بين طهران والرباط نظرًا لتشعباته، اذ ما زال يكتنفه الغموض خصوصا في ما يتعلق بالموقف من جبهة البوليساريو،وذلك رغم اعلان الخارجية الإيرانية في فبراير/شباط العام ٢٠٠٧،(عن دعم إيران لحل سياسي دائم بين الأطرف المعنية، ودعوتها المسؤولين المسلمين بأن يتحلوا بالحكمة من أجل تسوية هذه المسألة).(٢٦)وتراقب كل الأطراف المعنية بنزاع الصحراء(المغرب–الجزائر–البوليساريو) موقف إيران التي تدرك الآثار المحتملة لأي تغيير في موقفها تجاه هذا النزاع على مستوى التوازنات في منطقة المغرب العربي، وهذا ما يضفي الكثير من التعقيدات

على رؤية إيران للتعامل مع هذه المنطقة. ولكن الموقف الإيراني يخضع في هذه المسألة لمؤثرات عديدة،اذ إن أحد أهم الأسباب التي أدت إلى قطع العلاقات المغربية الايرانية بعد الثورة الاسلامية، يتمثل في توجس المغرب من التطور السريع في علاقة طهران بالجزائر التي تعد طرفًا فاعلاً في قضية الصحراء، وما كان يحمله من مؤشرات في منطقة المغرب العربي، إذ شهدت العلاقات الجزائرية–الإيرانية تطورا مهما بعد عودتها العام ٢٠٠٠،إثر انقطاع دام سبع سنوات منذ العام ١٩٩٣، عقب اتهام الجزائر لإيران بالتدخل في شؤونها الداخلية ودعمها الجبهة الإسلامية للإنقاذ.[٢٧] وفي السياق نفسه تستمر جبهة البوليساريو في استخدام ورقة الحفاظ على العلاقة مع طهران ، في حين لم يبعث الملك(مُحَّد السادس) رسالة لتهنئة الرئيس الايراني (حسن روحاني) بتوليه الرئاسة في ايران حزيران العام ٢٠١٣، في المقابل بعث زعيم جبهة البوليساريو (مُحَّد عبد العزيز) برقية تهنئة للرئيس الايراني.[٢٨]

وقد أعاد المغرب التأكيد مجددا على أهمية قضية الصحراء في اطار اعادة استئناف العلاقات بين البلدين، اذ طالب إيران باحترام مبدأ السيادة الداخلية للمغرب، وهو ما يعني في القاموس السياسي المغربي تحديد موقف واضح من ملف الصحراء، باعتباره شأنا مغربيا داخليا، وربما يطالب المغرب بموقف أكثر تقدمًا مقارنة بالمرحلة السابقة في سياق إعادة ترميم العلاقات وفق أسس جديدة.[٢٩] وفي المقابل لانجد ان جعبة ايران تخلو من الاشتراطات وأوراق المساومة، فإيران التي قامت بخطوة إغلاق مكتب ممثلية جبهة البوليساريو في طهران العام ٢٠٠٢، والتي كانت قد أبلغتها رئيس الحكومة المغربية الاسبق(عبد الرحمن اليوسفي) أثناء زيارته لطهران، والتي لم يعقبها سحب إيران أو تجميد اعترافها بالجمهورية الصحراوية، ارادت من هذه الورقة ان تكون مجالاً لمقايضة سحب إيران الاعتراف بجبهة البوليساريو بإعلان المغرب موقفًا مساندًا لها بشأن قضية الجزر الثلاث المتنازع حولها بين إيران والإمارات.[٣٠] اذ يرفض المغرب وضع نزاع الصحراء ومسألة الجزر في كفة واحدة، باعتبار أن نزاع الصحراء في الرؤية المغربية هو اعتراف بدولة جديدة بينما موضوع الجزر هو نزاع على السيادة.[٣١]

وبالعودة الى ماتقدم يمكن القول، ان صعوبة الخيارات المطروحة أمام إيران تتمثل في التعامل مع قضية الصحراء في معادلة التوفيق بين متطلبات الحفاظ على العلاقة بين كل من المغرب والجزائر في آن واحد، وبالتالي إنتاج سياسة أكثر توازنًا في منطقة المغرب العربي.

ثانيا:(نشر التشيع):

على مدار التاريخ الإسلامي تميزت منطقة المغرب العربي، بخلوها شبه التام من السجال بين الفرقوالمذاهب الدينية التي ظهرت في بلاد المشرق العربي والاسلامي. ويعود ذلك الى سببين:الأول، هو فرقة الإباضية (الخوارج) التي ظهرت بقوة إبان حكم الدولة الرستمية للمغرب الأوسط، الجزائر(٧٥٤-٩٠٩م) ثم تراجعت إلى تخوم الصحراءوهناك أقامت لنفسها حواضر بعيدة عن الاحتكاك المباشر بالآخرين. والثاني، هو الشيعة الفاطميين الذين قضوا على الدولة الرستمية العام ٩٠٩م، وأسسوا دولتهم في المغرب الأدنى، تونس،ثم انتقلوا إلى مصر بعد ستين سنة تقريبا. لذا ظلت بلدان المغرب العربي بعيدة بعض الشيء عن ذلك السجال الذي عرفه ويعرفه المشرق العربي. ذلك السجال الدائر حول العلاقة بين الشيعة والسنة، ومع إيران وتصدير الثورة والامتدادات المذهبية للجمهورية الإسلاميةلاسيما بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران العام ١٩٧٩، في عدد من دول الخليج، فضلا عن العراق ولبنان وسوريا.(٣٢)

وأصبح موضوع العلاقة بين السنة والشيعة يحمل الكثير من الدلالات السياسية بعدما كان محصورا في بعض الخلافات الفقهية الموجودة بين السنة والشيعة. وقد تجلت البداية الملموسة لخطورة الحساسية المذهبية بين السنة والشيعة بعد الغزو الأمريكي للعراق العام٢٠٠٣،والذي جاءبالعديد من القرارات والإجراءات المتتابعةلاثارة الحساسية المذهبية والطائفية في العراق،هذا التوتر في العلاقة بين السنة والشيعة في العراق ألقى بظلاله على العلاقات العربية الإيرانية ولم يبق حبيس الظروف العراقية.(٣٣)

إن هذه الأحداث والتطورات العراقية والدولية المهمة حولتها من ظاهرة داخلية إلى ظاهرة إقليمية ذات أبعاد دولية. لقد أصبحت إيران تمثل الآن قطبا للمذهب الشيعي في العالم بينما

يعد المغرب نموذجا للإسلام المعتدل السني القائم على المذهب المالكي والبعيد كل البعد عن الخلافات المذهبية.[٣٤]ومع أن ظروفا وأحداثا قد أدت إلى اهتزازات في العلاقات المغربية الإيرانية وصلت إلى درجة قطع العلاقات، فإن السنوات الأخيرة (١٩٩١-٢٠٠٩) قد شهدت تطورا في العلاقات المغربية الإيرانية، وطرحت تساؤلات وأثارت مخاوف بعض القوى الإقليمية والدولية ذات العلاقة المباشرة بقضية الصراع مع إيران وبرنامجها النووي وأجندتها إقليميا ودوليا، وصولا الى العام ٢٠٠٩، إذ اعلن عن إغلاق السفارة الإيرانية بالرباط في سياق اتهامات مغربية بدعم إيران لحركة تشيع في المغرب، واستهداف أنشطة البعثة الدبلوماسية الإيرانية حسب المغرب (الإساءة لمقوماته الدينية الجوهرية، والمس بالهوية الراسخة لشعبه ووحدة عقيدته ومذهبه السني المالكي).عدت الحكومة المغربية هذه الأعمال تدخلاً في الشؤون الداخلية للمغرب، ولهذه الاعتبارات قرر قطع علاقاته الدبلوماسية مع إيران.[٣٥]وقد جاءت إثارة قضية النشاط الثقافي للبعثة الدبلوماسية الإيرانية في الرباط حينها، بعد تفكيك شبكة اتُهمت بالإرهاب يتزعمها(عبد القادر بلعيرج)، ووُصفت بأنها ذات ميول شيعية، لمغاربة قادمين من بلجيكا، إذ الاعتقاد بوجود كثير ممن تشيع من المغاربة هنالك. وقد مثّلت تداعيات قطع العلاقات الدبلوماسية مع طهران حسب مراقبين فرصة لتوجيه رسالة تحذير لمن يوصفون بنشطاء شيعة في المغرب، والذين سعوا إلى التحرك عن طريق إنشاء عدد من الجمعيات. اذ يقدر عدد المغاربة المتشيعين (٣٠٠٠) شخص حسب تقرير الخارجية الأمريكية حول الحريات الدينية لعام ٢٠٠٨، اما على المستوى الخارجي فيقدر عدد المتشيعين بحوالي (١٠٠٠) متشيع في أوساط الجالية المغربية بالخارج وخاصة في بلجيكا وألمانيا إذ تنشط بشكل كبير الدبلوماسية الإيرانية.وكان لدعوة (ادرسي هاني) الذي يوصف بزعيم الشيعة المغاربة اثر كبير على شعور المسؤولين المغاربة بظاهرة التشيع والذي طالب بإعلان ذكرى عاشوراء والذي يصادف العاشر من شهر محرم ،عطلة رسمية في المغرب ومناسبة دينية كبقية الدول والمجتمعات الشيعية.[٣٦]

وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى متغيرات أساسية ينبغي أخذها بعين الاعتبار في النظر إلى مسألة التشيع بالمغرب، إذ ألحقت التأثيرات السلبية التي نتجت عن الأزمة السورية، ضررًا واضحًا بصورة حزب الله اللبناني والسياسة الإيرانية بشكل واضح جرّاء التدخل المباشر في هذه الأزمة.

ثالثا:القضايا المتعلقةبدول مجلس التعاون الخليجي:

١-البحرين:إن أحد التحديات الكبيرة أمام الدبلوماسية المغربية يتمثل في قدرتها على التوازن والتوفيق بين تعاملها مع إيران كفاعل إقليمي مؤثر، وحفاظها على ارتباطات المغرب بعدد من محاور التأثير الدولية والإقليمية في الوقت ذاته سواء خليجية ام غيرها. وذلك بما يعكس رؤية مستقلة عن ضغوط العلاقات الإقليمية، التي تجعل السياسة المغربية أقرب إلى التعبير عن المواقف وردود الأفعال لا عن الرؤية الاستراتيجية. إن من بين التداعيات التي أسفرت عن قطع المغرب علاقاته الدبلوماسية مع ايران،هو تضامن المغرب مع البحرين على اثر التصريحات الايرانية.اذ شكّلت تداعيات أزمة العلاقة بين إيران والبحرين العام ٢٠٠٩،الأساس الذي اندرجت تحته الأسباب الأخرى التي أدت إلى قطع العلاقات بشكل مباشر بين الرباط وطهران. فقد أثار تصريح (علي ناطق نوري) رئيس مكتب المساءلة في مكتب المرشد الأعلى والمتحدث السابق باسم مجلس الشورى الإيراني العام ٢٠٠٩، بأن البحرين كانت في حقبة تاريخية سابقة تعتبر الولاية الإيرانية الرابعة عشر ولديها تمثيل في البرلمان الإيراني[٣٧]، ردود افعال وتضامنا عربيا مع البحرين، وكان المغرب ضمن الرافضين لذلك التصريح، اذ أرسل وزير خارجيته إلى المنامة لتسليم رسالة تضامن من الملك (مُحَمَّد السادس) لملك البحرين(حمد بن عيسى آل خليفة) يعلن فيها تضامنه معها، إذ وصف فيها التصريحات الإيرانية (غير حصيفة وبالهجينة والعبثية) في حق بلد شقيق.[٣٨] وكتب (مُحَمَّد السادس) في رسالته أن هذه التصريحات(تتناقض بشكل صارخ مع مبادئ وقواعد القانون الدولي فضلا عن قيم التعايش السلمي وحسن الجوار التي يحث عليها الدين الإسلامي)، وكرد فعل على الرسالة الملكية قامت الخارجية الإيرانية باستدعاء القائم بالأعمال المغربي في

طهران لتبليغه احتجاجها على ما تضمنته الرسالة الملكية للبحرين. وبالمقابل قامت الخارجية المغربية باستدعاء السفير الإيراني بالرباط لتبلغيه احتجاج المغرب على موقف بلاده. وبعد ذلك قامت بسحب القائم بالأعمال في سفارة طهران للتشاور معه لمدة أسبوع، وإعطاء إيران أسبوعا لتوضيح مضمون احتجاجها وسياستها الانتقائية تجاه المغرب دون سواه، إلا ان المدة قد انتهت دونتوضيح ،الأمر الذي جعل المغرب يعلن فياذار\مارس٢٠٠٩،عن قطع علاقاته الدبلوماسية مع إيران التي اعتبرت خطوة المغرب غير مفهومة وعبرت عن اندهاشها. واكدت إن التصريحات أسيء فهمها وتفسيرها، وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية (حسن قشقاوي):"كان هناك تصريح سبب سوء فهم، كما كان هناك بعض من سوء التفسير."وكانت كل من البحرين، وإيران قد توصلتا الى أنهما سيستمران في الحفاظ على علاقات جوار طيبة، معتبرتين أن الخلاف الدبلوماسي الذي نشب بينهما بسبب التصريحات الإيرانية قد انتهى.[٣٩]

وقد أظهرت النتائج التي أفرزها ذلك الموقف وجود توتر غير معلن بين الرباط وطهران، إذ خصت طهران المغرب وحده بالاحتجاج، فما بدأ أزمة إيرانية–بحرينية انتهى أزمة مغربية–إيرانية.

٢– الجزر الاماراتية: ومن الأمور التي جعلت المغرب والامارات يعززان تعاونهما في عدة مجالا تتشابه بعض القضايا الحدودية للبلدين، نزاع الصحراء بالنسبة للمغرب، وقضية الجزر الاماراتية الثلاثة (طُنْبَ الصغرى وطُنْبَ الكبرى وابو موسى) التي بسطت ايران السيطرة عليها منذ العام١٩٧١، تاريخ انسحاب بريطانيا من المنطقة[٤٠]. ويرد المغرب على الاجراءات التي تتخذها إيران من جانب واحد إزاء الجزر الثلاث، ببيانات متضامنة معدولة الامارات ومنددة بالموقف الايراني. وقد ظهر ذلك جليا أثناء زيارة الرئيس الإيراني السابق (أحمدي نجاد) لجزيرة أبو موسى في ١٤ نيسان ٢٠١٢، اذ اعتبرت وزارة الخارجية المغربية في بيان لها أن زيارة نجاد للجزيرة (خطوة استفزازية تتعارض مع الجهود التي تبذلها دولة الإمارات الشقيقة إلى إيجاد تسوية سلمية لإنهاء الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث). وأكد

البيان أن المغرب (تعبر عن تضامنها الكامل معدولة الإمارات وتجدد موقفها الثابت والمبدئي القائم على احترام الوحدة الترابية للدول وسلامة أراضيها).[٤١]

وفيما يتعلق بالطرق التي تتبعها الامارات لإثبات سيادتها على الجزر الثلاث، نلحظ انه طول سنوات الازمة لم يسجل أي احتكاك عسكري بين الجانبين مهما تطورت الأحداث، وإنما على العكس تواجه الامارات النزاع بنهج أسلوب الحوار والطرق السلمية والاحتكام الى الشرعية الدولية[٤٢]. الا انه لو حدث وتطورت الاحداث بين طرفي النزاع الى مواجهة مباشرة، فما هو شكل وحجم التعاونالاماراتي المغربي في هذا الإطار، ولكي نتوصل الى رؤية واضحة لابد من معرفة شكل وحجم التعاون بين البلدين في الماضي والوقت الحاضر. فقد كشفت سارع الأحداث بعد اشتعال الاحتجاجات في أكثر من بقعة عربية، عن تعاون أمني وعسكري وثيق بين المغرب والخليج، لاسيما السعودية والإمارات، فالنظام الملكي المغربي كان قد أرسل بقواته الأمنية إلى السعودية منذ سبعينيات القرن الماضي، ثم عاد إلى إرسال تعزيزات أخرى بعد الاجتياح العراقي للكويت في التسعينيات، واليومبات وجوده الأمني أكثر وضوحاً في الإمارات وبصورة رسمية[٤٣]. فقد أعلن البَلَدان العام٢٠١٣، برنامجاً مشتركاً للتعاون الأمني والاستخباري، يتضمن إيفاد خبراء وجنود مغاربة إلى الإمارات في جهود (مكافحة الإرهاب والحفاظ على السلم والاستقرار الإقليميين)، في حين صرّحت الخارجية المغربية لأول مرة بأنه قد سبق (نشر مئات من الجنود المغاربة وعلى مدى عقود، فوق التراب الإماراتي، ضمن إطار تكوين جهاز الأمن في إمارة أبو ظبي). كما كشفت تقارير صحفية أمريكية، عن مرابطة طائرات (إف–١٦) مغربية في دولة الإمارات، وأنها بدأت في كانون الأول\ديسمبر من العام٢٠١٤، مشاركتها في عمليات التحالف الدولي ضد مواقع (تنظيم الدولة\ داعش) في العراق وسوريا.[٤٤]

ومع بداء عملية (عاصفة الحزم) في٢٦\ اذار\٢٠١٥، بقيادة السعودية وبمشاركة مصر والمغرب والأردن والسودان فضلا عند ولمجلس التعاون الخليجي وهي السعودية والبحرين والإمارات والكويت وقطر باستثناء عُمان لضرب الحوثيين في اليمن، اعلنت المملكةالمغربية

انها قررت تقديم جميع أشكال الدعم والمساندة إلى التحالف من أجل دعم الشرعية في اليمن، في بعده السياسي والمعلوماتي واللوجيستي والعسكري، وهو ما يعبر عن تضامن المغرب مع السعودية. ويتمثل الدعم في وضع القوات الجوية الملكية المغربية الموجودة بالإمارات رهن إشارة هذا التحالف. ويشارك المغرب في (عاصفة الحزم) بست مقاتلات (إف١٦)، بعدما وضع سربًا من طائراته كانيربضب القاعدة العسكرية في الإمارات، رهن إشارة السعودية. كما اشار المغرب عن "استعداده للمشاركة في العمليات العسكرية البرية" في اليمن، موضحا أن "الأمن القومي والاستراتيجي لدول الخليج من أمنو استقرار المغرب".[٤٥]

المبحث الثالث\ الآفاق المستقبلية للعلاقات المغربية الايرانية:

لقد ادت المواقف والتصريحات الايرانية من قضية الصحراء ونشر التشيع في المغرب الى قرار المغرب قطع العلاقات الدبلوماسية مع ايران، وإذا كانت هذه هي اسباب القطيعة بين البلدين هذا طبعا الى جانب التوتر في العلاقات الخليجية الايرانيةبوجه عام، والبحرينية الايرانية بوجه خاص،الى جانب النفوذ الايراني المتصاعد في اليمن عبر الحوثيين، الامر الذي لايستطيع المغرب ان يقف دون موقف واضح حياله، فهنالك من الجانب المغربي من يرى ان كل هذه الأسباب(لم تعد قائمة) مع وصول(روحاني)إلى الحكم وأصبحت السياسة الخارجية الايرانية تتميز بالاعتدال، وإذ أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت ترفض اقرار عقوبات جديدة على إيران، كما أن الوفود الفرنسية والألمانية أصبحت تزور طهران في العديد من المناسبات[٤٦].وتعزز هذا الموقف بعد توصل ايران والمجموعة الغربية في مفاوضات الملف النووي الايراني في لوزان مطلع نيسان\ ابريل ٢٠١٥، الى اتفاق مبدأي لحل الملف النووي الايراني يسمح بمشروع نووي ايراني سلمي ويرفع العقوبات عنها في حال التزمت بهذا، لذلك فالمغربلايمكن أن يبقى بعيدا عن هذه التحولات خاصة وأن إيران أصبحت دولة فاعلة في الشرق الأوسط إلى جانب تركيا، ناهيك عن التحالف الدولي للقضاء على الارهاب والتطرف المتمثل (بتنظيم الدولة\ داعش)، وحاجة دول المنطقة للوقوف مجتمعين للقضاء عليه.وكما من غيرالمستبعد أن ينسق المغرب مع السعودية قبل اتخاذ قرار عودة العلاقات مع ايران،الامر

الذي قد ترى فية دول الخليج وخاصة السعودية انه سيعود بالنفع ليس على المغرب فقط وإنما حتى على السعودية.[٤٧]

ويبدو انه كلا من المغرب وإيران يرغبان في إعادة علاقتهما، وقد يكون المغرب بانتظار تغيرا حكوميا في إيران، كفوز الإصلاحيين الذين ربطتهم بالدولة المغربية علاقات مميزة، مثل حقبة حكومة الشيخ (هاشمي رفسنجاني)، وحقبة حكومة السيد (مُحَّد خاتمي). والمنتظر من هذا التغيير الحكومي بقيادة (حسن روحاني) ان يتوجه بأجراء تغييرات في السياسة الخارجية تجاه دول المنطقة،فأي قدرة على إحداث اختراق دبلوماسي في الملفاتالسابقة الذكر ستعبد بالضرورة الطريق نحو تحسين العلاقات الإيرانية العربية، وإعادة وصل العلاقات بين المغرب وإيران على قواعد العمل المشترك والمصلحة المشتركة[٤٨]. وتلك العلاقات بين الرباط وطهران في حالة عودتها إلى طبيعتها ستتيح توفير إطار للتعاون وتبادل الإمكانات والخبرات بين البلدين على كافة المستويات.وسيعمل البلدان على اذابة الجليد بينهما ومغادرة التخوفات التي تحكم العلاقات كملف نشر التشيع(فلا يمكن اغفال ادراك ايران لصعوبة اختراق المغرب مذهبيا لتمسك المجتمع المغربي بمذهبه المالكي المعتدل والمشبع بحب اهل البيت النبوي الشريف، مقارنة بسهولة هذه المهمة في دول افريقيا)، كما وتدرك ايران ايضا مدى حساسية قضية الصحراء بالنسبة للمغرب[٤٩].

وكانالمغرب قد وضع عددًا من الشروط التي تحدثت عنها وسائل الإعلام المغربية وغيرها في سياق عودة استئناف العلاقات بين الجانبين، وتم تحديدها داخليا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للمغرب واحترام مقوماته الدينية والحضارية، وخارجيا في عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج ذات الصلة بالمغرب. ويبدو عن طريق الوتيرة التي يمشي وفقها مسار إعادة ترميم العلاقة أن هذه الشروط ما زالت تُدرس في طهران في انتظار عملية إخراجها سياسيا في المستقبل. ويبقى موقف إيران من قضية الصحراء أحد أهم عناصر التفاوض المخفية والتي قد تكون ربما أهم الشروط في هذه المرحلة، وهو ما سيتكفل المستقبل القريب بإظهاره.[٥٠]

ان ملفي البحرين والجزر الاماراتية الثلاث، مرهون بمدى تطور العلاقات الايرانية الخليجية، وتأثير هذين الملفين على العلاقات المغربية الايرانية يأتي تبعا لقوة العلاقات المغربية الخليجية سلبا او ايجابا. وتأسيسا على ذلك سنتناول ملف العلاقات مع دول الخليج ضمن الافاق المستقبلية للعلاقات المغربية الايرانية،(لاسيما في وقت ترزح المنطقة فيه تحت وطأة احداث عسكرية قد تفضي في النهاية الى كارثة تطال جميع شعوب المنطقة المنغمسة اصلا في الفوضى وعدم الاستقرار،وقد تفضي في نهاية الامر الى تغيير في خريطة التوازنات الاقليمية في المنطقة برمتها).الى جانب الموقف من قضيتين تهمان الدبلوماسية المغربية وتشكلان المحك الحقيقي لاختبار العلاقات المغربية الايرانية ومستقبلها.الاولى تمس الوحدة الترابية وتعد قضية مصيرية للمغرب وهي(قضية الصحراء الغربية)، والثانية تمس الوحدة المذهبية والعقائدية للمجتمع المغربي وهي(قضية نشر التشيع).

اولا–احتمالية استئناف العلاقات المغربية الايرانية:

منذ قطع العلاقات المغربية الإيرانية لم ينقطع التواصل الجانبي في المؤتمرات الدولية والإقليمية، فهنالك عدة مؤشرات سياسية متلاحقة خلال العامين المنصرمين(٢٠١٣-٢٠١٤) في اتجاه انفراج مُحتمل للعلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين المغرب وإيران، وكان أول مؤشر إيجابي مشاركة الخارجية الإيرانية في أعمال لجنة القدس التي ترأسها الملك(مُحَمَّد السادس)،وأشارت مصادر إيرانية أن حرص الملك(مُحَمَّد السادس)على تخصيص الوفد الإيراني بتحية خاصة كان له أكبر الأثر لدى الإيرانيين، كما أن حرص الأمير (مولاي رشيد) على تخصيص رئيس البرلمان الإيراني باستقبال في تونس كان له أثر خاص في تقدير السلطات الإيرانية، وجاءت زيارة وفد برلماني مهم للمشاركة في مؤتمر برلمانات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتجذر أجواء الثقة بين العاصمتين.[٥١]

ومن تلك المؤشرات ايضا،لقاء(مُحَمَّد اليازغي) وزير الدولة المغربي مع الرئيس(محمود أحمدي نجاد) على هامش القمة الإسلامية باسطنبول، واللقاء الذي جمع(مُحَمَّد خليدي)أمين عام حزب النهضة والفضيلة بوزير خارجية إيران على هامش مؤتمر الصحوة الإسلامية بطهران. كما

هناك أيضا مؤشر مشاركة المغرب بوفد رسمي رفيع في أعمال قمة عدم الانحياز بطهران وانتخابه نائبا عن إيران لمدة ثلاث سنوات، علاوة على تشكيل البرلمان الإيراني لجنة برلمانية لتوطيد العلاقات بين إيران وكل من(المغرب، وسوريا، وفلسطين، ومصر).[٥٢]

أن هذا التقارب الدبلوماسيبين الرباط وطهران يندرج في إطار حسابات فرضها التقارب الإيراني الغربي فالرباط وطهران تطويان صفحة الماضي بحذر عقب عودة علاقاتهما، والملك (محمّد السادس) يهنئ روحاني بذكرى انتصار الثورة، والتحولات في المنطقة وتعاظم دور إيران؛ عوامل أسهمت في تسريع عودة الدفء للعلاقات بعد استفادة إيران من تحفظات المغرب بشأن أمنه (الثقافي والديني). ويسعى المغرب عن طريق هذا التقارب إلى (امتصاص الإحساس بالقوة الإيرانية) في ظلال ضعف العربي الحالي،كما أن التقارب ان حصل في المستقبل القريب سيشمل الجانب الاقتصادي بشكل أساسي، ولن يشمل التعاون الأمني بسبب الحساسية التي يثيرها المذهب الشيعي في المغرب، اذ ستظل الدبلوماسية المغربية حذرة في التعامل السياسي مع إيران رغم التطبيع المتواضع حاليا.[٥٣]

ومن جهة اخرى لايمكن الحسم في مستقبل العلاقات بين البلدين لاعتبارات سياسية وإستراتيجية ترتبط بتحالفات المغرب مع دول المجلس الخليجية. وستظل رهنا بمدى حصول تقارب بين دول الخليج وإيران، وبإمكانية حدوث انعطافة في سياسية الرياض الخارجية تجاه طهران فقد يبدو المشهد اكثر تعقيدا بعد استخدام السعودية ومعها تحالف من دول عربية من بينها المغرب القوة العسكرية لضرب الحوثيين في اليمن، اذ ان هنالك عدة خيارات متاحة للتوصل الى حلولإ ذات وافر العزم على تغليب لغة المصالح المشتركة فليس كل الحلول عسكرية وانما بعضها اقتصادية. المهم إيجاد الوسائل لإفهام إيران أنها دولة إقليمية مهمة، لكنها ليست إمبراطورية. وقد يكون في فكرة تحالف الدول العربية لدرجة تجعل طهران تأخذ هذا التجمع بجدية. فإيران بعد الاتفاق الأخير مع الولايات المتحدة والقوى الغربية ستعمل على استكمال متطلبات نجاح الاتفاق لرفع العقوبات عنها وقد يكون من الافضل لإيران ودول المنطقة فتح مائدة النقاش على جميع المشكلات التي جعلت من المنطقة تموج في

الفوضى والقتال الداخلي وقضية الحوثيين ستكون واحدة من هذه المشاكل الخاضعة للنقاش، لاسيما أن إيران ألمحت إلى رغبتها بالحوار والتفاهم السياسيين الأطراف اليمنية فيما كان أو لرد لها بعد (عاصفة الحزم) أن الحل السياسي لن يكون ممكناً بعد العمل العسكري.(٥٤)

أن كل هذه المؤشرات المذكورة شجعت المسؤولين في طهران للمضي قدما نحو تطبيع العلاقات مع المغرب، ذي الأهمية الخاصة جدا بالنسبة للإيرانيين، ونستدل على ذلك بأنه ومنذ القطيعة العام٢٠٠٩،والى انجاز هذا البحث، لم يسجل على طهران أنها أساءت للمغرب في قضية وحدته الترابية.وأن التداعيات السابقة الذكر والتي ادت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية المغربية الإيرانية، يمكن تجاوزهافالسياسة الخارجية المغربيةعملت على التعامل الدبلوماسي مع مختلف الدول برغم اعترافها بالبوليساريو الأمر الذي جعل هذه الدول تعلن تجميد علاقاتها الدبلوماسية مع البوليساريو، وكانت ايران قد اكدت للمغرب انها جمدت اعترافها بالجمهورية الصحراوية وإنهالاتقدم الدعم للبوليساريو في الوقت الراهن،ويبقى مع ذلك الموقف الايراني من البوليساريو مرهون بالعلاقات الجزائرية الايرانية (سلبا او ايجابا)، فاحتمالية عودة العلاقات المغربية الايرانية، سيكون للعامل الاقليمي دور رئيس فيها (ان الاستجابة للطلب الخليجي في المشاركة في حملتها العسكرية "عاصفة الحزم" ضد الحوثيين ومن ورائه التمدد الايراني في اليمن ، يهدف بالأساس إلى كسب دعم هذه الدول للوقوف معه في قضية الصحراء الغربية، التي ستشهد مشاورات أممية حاسمة في الشهور المقبلة الى جانب الفوائد الاقتصادية التي ستعود على المغرب من دول الخليج)، ففي حال تم التوصل الى حل لقضية الصحراء في اطار الخطة الاممية وبموافقة اطراف النزاع (المغرب والجزائر وجبهة البوليساريو) ستنتهي احدى اكبر المشكلات التي كانت تحول دون تحقيق الاندماج في فضاء مغاربي موحد سياسيا واقتصاديا مما يسهل في حال حدوثه التعامل معه خارجيا.وبالتالي سيرفع الحرج عن ايران وغيرها من الدول الاخرى من الجمع بين علاقات متميزة مع المغرب والجزائر في الوقت نفسه دون ان تشعر احداهما ان هذه العلاقات موجهة بالضد منها.(٥٥)

اما فيما يتعلق بقضية نشر التشيع،فمضمون الحوارات التي جرت بينالمسؤولين المغاربةوالمسؤولين الايرانيين في السنوات الاخيرة تمهيدا لعودة العلاقات إلى سابق عهدها. تمحورت حول اتهامالمسئولين المغاربة للدبلوماسيين الإيرانيين الذين كانوا يمارسون مهامهم في الرباط بالإشراف وتأطير حملات التشيع وسط المغاربة، ورد المسؤولون الإيرانيون على نظرائهم المغاربة بالنفي القاطع لهذه التهمة، وانه كيف نسعى إلى تشيع المغاربة وأكثر من عشرة ملايين سني يوجدون داخل إيران، كما أن العديد من الدول المجاورة لإيران يوجد فيها سنيون، وأن أية حملة للتشيع كان يجب أن تركز عليهم، قبل التفكير في بلد يبعد بآلاف الكيلومترات عن إيران.[٥٦]

وفي هذا السياق سيكون من المفيد أن تنخرط الدولتين في مبادرة للتعايش والاعتراف المتبادل بالاختلاف وتضييق دائرة الخلاف المذهبي بين الطائفتين والحيلولة دون الانعكاسات السياسية للخلاف السني الشيعي ، لاسيما أن الملابسات المعقدة للأوضاع في الشرق الاوسط تشير إلى احتمالات قوية لوجود أطراف خارجية تعمل على إشعال وتوسيع دائرة الصراع المذهبي والطائفي.

ثانيا–احتمالية بقاء حالة التأزم والقطيعة بين البلدين:

ان إعادة العلاقات بين الرباط وطهران قد يحتاج بعض الوقت، نظرا لطبيعة السياق الإقليمي المأزوم (الملف السوري والملف العراقي والملف النووي الايراني وملفات اخرى كالبحرين والحوثيين في اليمن)، وتداعيات هذه الملفات على العلاقات الخليجية الإيرانية، وهو ما يؤثر بالضرورة على العلاقات المغربية الإيرانية،وتبقى العلاقات المغربية الجزائرية المتوقفة، بسبب النزاع حول الصحراء، هي الاخرى لتشكل حجر عثرة في طريق اعادة ترميم العلاقات المغربية الايرانية، كون الاخيرة تحتفظ بعلاقات جيدة مع الجزائر،اذ لايمكن لإيران في هذا الوقت الذي تحتاج فيه الى دعم دولي في ملفها النووي، ان تتخلى عن علاقاتها التي بدات بالتحسن مؤخرا مع دولة مثل الجزائر بعلاقاتها الدولية المتميزة (لاسيما الاوربية ومع الولايات المتحدة) وبعمقها الحضاري والثوري المؤثر في الامم المتحدة .[٥٧]

وقد تبقى حالة التأزم هي الصفة الملازمة للعلاقات المغربية الايرانية على خلفية الموقف من قضية الصحراء الغربية،فالموقف مرهون بتخلي ايران عن مساومة المغرب في قضية الصحراء في مقابل دعم المغرب لصالح وجودها في الجزر الاماراتية الثلاث، فالمغرب يرفضه في الاساس، فلا يمكنه ان يخاطر بعلاقاته المتميزة والاستراتيجية مع دول الخليج حتى لو كان في ذلك الحصول على دعم ايران له في ضم الصحراء(٥٨).وقد ترد إيرانبان تستغل قضية الصحراء لمساومة المغرب على قراره قطع العلاقات معها. كما يمكن أن يتخذ رد الفعل الإيراني بعدا سياسيا وعسكريا،إذ لا يستبعد أن تزيد إيران من حجم دعمها للبوليساريوكأن تعيد فتح مكتب تمثيل البوليساريو في طهران وحشد التأييد الدبلوماسي للدول الحليفة لإيران، ناهيك عن إمكانية التعاون العسكري.ويتعزز هذا الطرح في سياق تداول بعض المعلومات حول كون إيران زودت البوليساريو في فترات بأسلحة متطورة وأنظمة اتصال، خصوصا وان الجزائر بدورها طورت تعاونها العسكري مع إيران واستفادت من مجموعة من النظم والإمكانات العسكرية الإيرانية(٥٩). فضلا عن التقارب الإيراني الموريتاني خاصة بعد قطع موريتانيا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل على اثر الهجمة الإسرائيلية على قطاع غزة، اذ تقوم إيران بتزويد الجيش الموريتاني بمختلف الأسلحة ألإيرانية وهذا التقارب بين إيران وموريتانيا من شأنه أن يؤثر على العلاقات المغربية الموريتانية، فضلاً عن محاصرة إيران للدبلوماسية الدينية الروحية للمغرب في افريقيااذ يمثل نظامه الملكي(امارة المؤمنين) وامتدادها الصوفي وما تحمله من خصوصية عقائدية عند كثير من المسلمين في افريقيا، والتي يراهن عليها المغرب في السنوات الأخيرة لدعم أطروحاته بخصوص قضية الصحراء.(٦٠)

ان توجسالسلطات المغربية من دعم ايران لنشر التشيع في المغرب سيبقى يعكر صفو العلاقات المغربية الايرانية،خاصة وان المغرب يعتقد ان هذه التخوفات لها ما يبررهافقد تحول التشيع في المغرب من ظاهرة فردية إلى ظاهرة جماعية إذ أن هناك اتجاه لمأسسة الحضور الشيعي بالمغرب وتأسيس جمعيات تحمل دلالات شيعية سواء بدعم مباشر من السفارة الإيرانية بالرباط أو بعودة المعتنقين للمذهب الشيعي الى المغرب من بلدان المهجر(٦١).

وهناك قلق تعبر عنه الداخلية المغربية،اتجاه اختراق شيعي لبعض الأحزاب السياسية وبدعم ايراني .وعلى المستوى الشعبي يطرح الشارع المغربي بعض التساؤلات حول علاقات الأحزاب المغربية بالفكر والمذهب الشيعي. فجوهر التشيع ومحبة أهل البيت راسخة في المغرب، وهناك عادات وطقوس شيعية لدى سكان العديد من مناطق المغرب.[٦٢]

كما ان المغرب هو حليف إستراتيجي للسعودية ودول الخليج، والتي يشترك مذهبيا، فضلا عن العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية الوطيدة، و اتفاقيات تعاون أمنية وعسكرية. ولعل العملية العسكرية ضد الحوثيين، التي ينظر إليها على أنها حرب ضد المد الشيعي الإيراني، قد أعادت التوتر والتأزم الى العلاقات المغربية إلايرانية، العلاقة التي عرفت انفراجًا مع بداية العام ٢٠١٥،إذ تم إعادة السفراء بعد قطيعة امتدت منذ العام ٢٠٠٩.

اما الداخل المغربي فقد انقسم بين من يؤيد مشاركة المغرب العسكرية في (عاصفة الحزم)،كونها حربا ضد النفوذ الايراني ومساعدة لدول عربية شقيقة، بينما يرى اخرون أن المغرب غير معنيّ بذلك الصراع، ولاسيما أن هنا كقضايا داخلية أولى من ذلك.

وتاسيسا على كل ماتقدم من معطيات فمن المرجح أن تبقى العلاقة بين إيران والمغرب عرضة للتردد بين الاضطراب والاستقرار، بسبب غياب الركائز القوية التي تدعم حالة الثبات فيها، وعلى رأسها الضعف الكبير الذي تعرفه العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين، وهو ما يضعف مساحة ولغة المصالح في التعامل بينهما في لحظات الأزمة.

الخاتمة:

يتحتم على المغرب وإيران الاستفادة من الامكانيات الموجودة لديهما على كافة المستويات من اجل تطوير التعامل بين البلدين واستغلال جميع الفرص لاسيما وان الروابط بين البلدين يمكن ان تسير نحو الافضل.فإيران اليوم تطمح(لما تملكه من قدرات بشرية وثروات طبيعية كالنفط والغاز الطبيعي ومساحة شاسعة من الارضوالمتحكمة بمدخل الخليج العربي)،لاداء دورمؤثر في منطقة تملك ثروات عملاقة في مجال الطاقة وموقع جغرافي يطل على المنافذ الحيوية بين عالمين، أحدهما رأسمالي يعانيمنالأزمات لكنه يحافظ على ناصية البحث العلمي

والقوة العسكرية المدمرة، والآخر عالم ناهض يشكّل حوالى ثلثي عدد البشريّة، ويتحول تدريجيا إلى مركز ثقل الإنتاج والتجارة والاستهلاك العالمي.

ومع ان استمرار حالة التأزم تبدو هي الخيار الاكثر ترجيحا في العلاقات المغربية الايرانية، الا أن المغرب ولاشك التقط الإشارات السياسية القادمة من الولايات المتحدة وأوروبا والتي تفتح طريق التقارب مع إيران والتفاهم معها في القضايا العالقة، ليحولها إلى إمكانية إعادة ترميم العلاقة مع إيران وفق ثوابت قديمة وشروط جديدة سوف تسعى الرباط إلى تحقيق بعض المكاسب عن طريقها، لاسيما في ما يتعلق بقضية الصحراء.

كما ويمثل تجاوز عقبة البُعد المذهبي في العلاقة بين الجانبين أحد عناصر الاستقرار، خاصة أن البعد الجغرافي لمنطقة المغرب العربي عن الخليج لا يزال يجعل النخب السياسية والفكرية في المغرب بعيدة عن التخوفات التي تحكم سلوك عدد من دول الخليج تجاه إيران في القضايا ذات الطابع المذهبي.

The Ruling Variables in the Moroccan-Iranian Relations

Teacher: Majeed Kamil Hamzah

Abstract:

Despite the geographical distance between the Kingdom of Morocco and the Islamic Republic of Iran, but the convergence between the two countries remain accessible and available, Morocco occupies a privileged in Africa and the Islamic West is strategically located along its proximity to Europe, while Iran has a geopolitical location is important in Islamic Asia and the Middle East Specifically, given the issues that formed the focus of the Moroccan-Iranian relations noticed that some of them directly linked to the will and the ability of the two countries to overcome, while other issues are linked to regional and international will, which can also overcome them and leaving for what is best for the future of the Moroccan-Iranian relations when international conditions are available appropriate, regional, which requires the parties to take advantage of the existing potential for the development of interaction between the two countries and the exploitation of all these opportunities, especially since the links between the two countries are improving.

الهوامش:

١. البريكس: (**BRICS**) منتدى بريكس هو منظمة دولية تعمل على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول المنضوية تحت لوائه. بدأ التفاوض لتشكيل المجموعة العام ٢٠٠٦، وعقدت أول قمة لها العام ٢٠٠٩ ،يضم المنتدى خمس دول هي(البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) وكان يسمى مجموعة "بريك" قبل انضمام جنوب أفريقيا العام ٢٠١٠، فأصبح اسمه (بريكس). تشكل دول بريكس ٣٠% من مساحة اليابسة في العالم، وتضم نحو ٤٠% من مجموع سكان الأرض، ويصل حجم ناتجها الاقتصادي إلى نحو ١٨% من الناتج الاقتصادي في العالم، وتجذب نصف الاستثمارات الأجنبية في العالم. وتسعى إلى إيجاد مؤسسات مالية واقتصادية تكسر الاحتكار الأمريكي الغربي للاقتصاد العالمي. أسست العام ٢٠١٤، مصرفا إنمائيا رأسماله مائة مليار دولار، يفترض أن يمول المشاريع التنموية في البلاد النامية. ومن المتوقع بحلول العام ٢٠٥٠، أن تنافس اقتصادات هذه الدول، اقتصاد أغنى الدول في العالم. المصدر:
Brazil, Russia, India and China form bloc to challenge US dominance",The Times, June 17, 2009
وينظر ايضا: ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس (نشأته – اقتصادياته– أهدافه)، بيروت ٢٠١٤.

٢. كمال القصير، إيران والمغرب: ترميم العلاقة في مناخ دولي متغير،الجزيرة نت، ٢٣نيسان\أبريل ٢٠١٤.

٣. مبارك مبارك أحمد ،جولة خاتمي العربية:نحو تفعيل العلاقات الإيرانية– العربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، عدد ١٥٩، كانون الثاني\يناير ٢٠٠٥، ص ١٧٢.

٤. مجموعة باحثين ، العرب وايران: مراجعة في التاريخ والسياسة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ،٢٠١١،ص٢٣.

٥. محمد حسنين هيكل،الفرانكوفونية وأخواتها،مجلة وجهات نظر،العدد الثامن والعشرون، القاهرة، ايار\ مايو٢٠٠١، ص١١.

٦. محمد حسن، الازمات والنزاعات في السياسة الدولية: الطموحات الايرانية في الشرق الاوسط، ط ١، القاهرة ، ٢٠١٠،ص ٢٣.

٧. د. عبد الهادي بوطالب، نصف قرن في السياسة، منشورات الزمن،الدار البيضاء، ٢٠٠١، ص، ٢٩٤

٨. عند بدءالثورة في إيران، طلب(الشاه) من الملك(الحسن الثاني) القيام بالوساطة بينه وبين(الخميني) وقيادة الثورة، واختار(الحسن الثاني) مستشاره(عبد الهادي بوطالب) للقيام بهذه الوساطة، وتوجه مبعوثا عنه للعراق لملاقاة الإمام الخميني، إلا أنه فوجئ بقرار السلطات العراقية بترحيل الخميني خارج العراق. وعاد المبعوث المغربي دون إنجاز مهمته، وتم الاتفاق من جديد مع الشاه على توجيه محاولة الصلح نحو من يوجدون في إيران من المعارضين لنظام الشاه، وكان زعيمهم آنذاك هو آية الله العظمى(كاظم شريعتمداري) الذي التقاه بوطالب في مدينة قم وتباحث معه حول إمكانية نزع فتيل المواجهة مع نظام الشاه. ينظر:عبد الهادي بوطالب،المصدر السابق،ص٢٨٩.

٩. وليد محمود عبد الناصر،الجذور الفكرية للسياسة الخارجية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٦، القاهرة ، تشرين الاول\ أكتوبر ، ١٩٩١، ص،١٣٦.

١٠. مشنحمدي الثويني، العلاقات الأمريكية– الإيرانية للمدة من ١٩٨٩– ١٩٩٩، رسالة دكتوراه غير منشورة، كليةا لعلوم السياسية، جامعة بغداد،١٩٩٩، ص٨٩.

١١. محمد خواجه،المثلث العربي– الإيراني– التركي، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٠٩، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٦٤.

١٢. د.محمَّد سعيد كاظم سجادبور،الأداء والبحث في السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، مجلة العلاقات الإيرانية الدولية، طهران، السنة الأولى، العدد ألثالث، آذار ٢٠٠١، ص١٩-٢١.

١٣. ايران من الداخل، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٦-٢٠٠٧،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،الاهرام ،القاهرة ، ٢٠٠٧، ص١٧٢.

١٤. جيرالد جرين، إيران وأمن الخليج، في أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، ط ١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبو ظبي، ١٩٩٨، ص٤٧.

١٥. محمَّد الحيدري، التحولات الجيوبوليتكية، الجغرافيا الجديدة للأمن الإيراني، مجلة شؤون الأوسط، العدد ٢٠٠٦،١٢١ ، ص٤٩.

١٦. د.محمَّد السيد سليم، مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والإيرانيين منه وموقعهم فيه، ندوة العلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٦، ص٨١٦.

١٧. بيكنام الشرقاوي، الرؤيا الإيرانية للمصالحة العربية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثاني للباحثين الشباب، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص٢٩-٣٠.

١٨. مهدي شحادة وجواد بشارة، إيران:"تحديات العقيدة والثورة"، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربي –الأوربي، ١٩٩٩، ص١٠١.

١٩. د.بيرن ازدي، مدخل إلى السياسة الخارجية الإيرانية، ترجمة وتقديم سعيد الصائغ،جامعة طهران، دار النصر للطباعة الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص٣٥.

٢٠. كمال القصير، العلاقات المغربية الايرانية استمرار في التحسن، موقع الجزيرة نت،١٤ \١٢\٢٠٠٧.

٢١. حوار مع احمدي وحيد، سفير ايران بالمغرب، جريدة الوطن، الرباط ، العدد٢٤٨ ،٢٠٠٧.

٢٢. كمال القصير، العلاقات المغربية الايرانية استمرار في التحسن، المصدر السابق.

٢٣. حاتم البطيوي ، ثلاثة اسباب دفعت المغرب الى اعلان قطع العلاقات مع ايران ، صحيفة الشرق الاوسط ،العدد ١١٠٥٧ ، ٢٠٠٩\٣\٧.

٢٤. لمعرفة المزيد عن قضية الصحراء الغربية والنزاع حولها واطراف النزاع وتعقيداته ينظر كتاب: مجيد كامل، العلاقات المغربية الاسبانية صراع أم تعاون، مجموعة دار الهنا. بغداد ٢٠١٠.

٢٥. طاهر الأدغم، العلاقات المغاربية الإيرانية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،الدوحة،قطر، ١٧كانون الثاني\ يناير ٢٠١١.

٢٦. طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية ، دار الساقي ، بيروت الطبعة الأولى ٢٠٠٦، ص١٤٩.

٢٧. ينظر:

Ramses: Rapport annuel de l'institut Français des relations internationales (IFRI) 2009 , Turbulences économique et géopolitique planétaire , sous la direction de Thierry de Montbrial et Philippe Moreau Defarges éditions Dunod ,Paris 2008 Page: 234

٢٨. عدم تهنئة العاهل المغربي للرئيس الايراني يثير تساؤلات حول مستقبل العلاقة بين البلدين، مقال منشور في صحيفة القدس العربي ،٢١\حزيران\٢٠١٣ .

٢٩. عبد الهادي مزراي، الصحراء الغربية– قرار الملك والشعب، الدار البيضاء، المغرب ، ١٩٩٧، ص ٥٥.

٣٠. حسين الزاوي، المغرب العربي وإيران.. تحديات التاريخ وتقلبات الجغرافيا السياسية،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة ١٦كانون الثاني\يناير ٢٠١١\.

٣١. حاتم البطيوي ،الرباط تقطع العلاقات مع طهران بعد عدم تلقيها توضيحات عن تصرفاتها غير الودية، ، صحيفة الشرق الاوسط ،العدد ١١٠٥٧ ، ٧ اذار\مارس\٢٠٠٩.

٣٢. طاهر الادغم، العلاقات المغاربية الايرانية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة ١٧ كانون الثاني\يناير ٢٠١١\.

٣٣. مصطفى مُحَمَّد غريب، النتائج الكارثية لاحتلال العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، الحوار المتمدن-العدد: ٤٠٤١ ،٢٤\٣\ ٢٠١٣ .

٣٤. عبد العلي حامي الدين، العلاقات المغربية الايرانية: من القطيعة الى الانفتاح، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، قطر، كانون الثاني\يناير٢٠١١ ،ص١٥.

٣٥. حاتم البطيوي ، ثلاثة اسباب دفعت المغرب الى اعلان قطع العلاقات مع ايران، المصدر سبق ذكره.

٣٦. حاتم البطيوي ،الرباط تقطع العلاقات مع طهران....،المصدر سبق ذكره.

٣٧. مهدي خلجي، تخبط سياسة إيران تجاه البحرين، معهد واشنطن \ المرصد السياسي العدد ١٨٢٣، ٢٧حزيران\ يونيو ٢٠١١.

٣٨. كمال القصير، إيران والمغرب:.... ،المصدر سبق ذكره.

٣٩. حياة زلماط، العلاقات المغربية الايرانية ، موقع الخبر على الانترنت ، ١٠\٩\٢٠١٢.

٤٠. لمعرفة المزيد عن قضية الجزر ينظر: مُحَمَّد حسن عيدروس ،الجزر العربية والاحتلال الايراني نموذج للعلاقات العربية الايرانية ، دار العيدروس للكتاب الحديث ، القاهرة ٢٠٠٢.

٤١. مُحَمَّد نصار، الإمارات تدين «بأشد العبارات» زيارة أحمدي نجاد لجزيرة أبو موسى الإماراتية المحتلة،الشرق الاوسط، العدد١٢١٨٩ ، ١٢نيسان\ ابريل ٢٠١٢ .

٤٢. لمعرفة المزيد عن السياسة الخارجية للإمارات حيال الجزر ينظر:خليل ابراهيم الجسمي، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاث المحتلة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى) رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط، الاردن ٢٠١٣.

٤٣. رضوان حفياني،المغرب سيرجح كفة القوة العسكرية الخليجية إقليميا، جريدة الصباح الموقع الالكتروني بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١١.www.assabah.press.ma

٤٤. عبد الله الزكريتي، جذور التعاون العسكري بين المغرب والامارات :أسبابه وتجلياته، هلابريس موقع الكتروني ،١٩/٤/٢٠١٤ .hespress.com

٤٥. ماذا وراء مشاركة المغرب في عاصفة الحزم؟ نونبوست الالكترونية ٢٨ مارس ٢٠١٥

٤٦. بول روجرز ، العمل العسكري ضد ايران : التأثيرات والتداعيات ، سلسلة ترجمات الزيتونة (٥٨)، مركز الزيتونة ، بيروت ، اب ٢٠١٠، ص٥٦.

٤٧. تاج الدين الحسيني ، هذي اسباب عودة العلاقات الدبلوماسية بين ايران والمغرب ، موقع برس تي على الانترنت ، ١٦\ شباط ٢٠١٤\.

٤٨. كمال القصير، إيران والمغرب:.... ،المصدر سبق ذكره.

٤٩. حسن الاشرف ، هل تذيب زيارة العماني جليد العلاقات المغربية– الايرانية ،هسبريس ٢٠١٤\٩\٣٠ hespress.com\politique\61447

٥٠. محمد الرسمي،عودة الفء الى العلاقات المغربية الايرانية بعد سنوات من القطيعة، الشرق الاوسط، العدد ٢٢٩٢، في ٢٠١٤\٢\٧.

٥١. عبد الجليل البخاري ، استئناف العلاقات المغربية الإيرانية..تفاؤل وحذر، الجزيرة نت، ٢٠١٥/٢/١٧.aljazeera.net

٥٢. حسن الأشرف، انفراج محتمل في العلاقة بين المغرب وايران، موقع العربية نت، ١٤\سبتمبر\٢٠١٣ .alarabiya.net

٥٣. عبد الجليل البخاري، استئناف العلاقات المغربية الإيرانية، المصدر سبق ذكره.

٥٤. عادل الزبيري، المغربي شارك في "عاصفةالحزم" ضدالحوثيين، العربية نت، ٢٦\مارس\٢٠١٥.alarabiya.net

٥٥. عبد الجليل البخاري،هل يشهد نزاع الصحراء انفراجا قريبا؟، الجزيرة نت ١٩\٦ \ ٢٠١٣ . aljazeera.net

٥٦. حسن الأشرف، انفراج محتمل في العلاقة بين المغرب وايران، المصدر سبق ذكره.

٥٧. الأهرام اليومى، السياسة الخارجية للجزائر: مبادئ وتطور، ١٤ تشرين الثاني\نوفمبر\٢٠١٢.

٥٨. ايمن بن التهامي، العلاقات المغربية – الاماراتية...نحو مستويات افضل، ايلاف يومية الكترونية ، العدد ٥٠٥٠، لندن ، ٢٠\ مارس \ ٢٠١٥.

٥٩. حسن الأشرف ، البوليساريو" تهدد بالحرب ضد المغرب... والرباط تعتبر التصريحات "فارغة"، العربي الجديد، ١١ نوفمبر ٢٠١٤.

٦٠. خالد محمود، موريتانيا تطرد السفير الاسرائيلي بعد تردد ..شهرين، الشرق الاوسط،العدد١١٠٥٧ ، لندن ، ٧\مارس \ ٢٠٠٩.

٦١. كيف يتوسع التشيع في المغرب ومن يموله اليوم؟، صحيفة الإتحاد الإشتراكي، العدد١٢٣٧٩ ،٢٠١٤/٥/١٧.

٦٢. كمال القصير، إيران والمغرب:.... ،المصدر سبق ذكره.